موقف الحركة الكمالية من الدين الاسلامي في تركيا ١٩٢٣-١٩٣٨

م. م. رياض خليل حسين
جامعة سامراء- كلية التربية

الملخص

تناول البحث جانباً حيوياً من تاريخ الحركة الكمالية في الدولة التركية الحديثة بين الاعوام (١٩٢٣ـ ١٩٣٨م)، اذ بين ظاهرة الرفض الذي تبنته الحكومة التركية في عدم تقبل الموروث الإسلامي، التي تعدها السبب الرئيس في التخلف الحضاري للبلاد، لذا اتخذت تجاهها مواقف متصلبة، ورافضة لسيطرتها على مؤسسات المجتمع التركي الحديث، وربما كانت اشد هذه المواقف تصلباً على عهد مؤسسها اتاتورك (١٩٢٣-١٩٣٨م)، وتجلت تلك المواقف التابعة للدولة التركية باستعمال البطش والتنكيل تجاه الاسلاميين.

الكلمات المفتاحية: عصمت اينونو، مصطفى كمال اتاتورك، الموروث الاسلامي، مؤتمر لوزان.

The Position of the Kemalist Movement Towards the Islamic Religion in Turkey 1923-1938

Asst. Lect. Riyadh Khaleel Hussein
University of Samarra- College of Education

Abstract

The study deals with a vital aspect of the history of the Kemal National Movement in the modern Turkish State between the years (1923-1960). It shows the phenomenon of rejection adopted by the Turkish government in the non-acceptance of the Islamic heritage, which it considers the main reason for the country's cultural underdevelopment. so it has taken toward it rigid positions, and rejecting its control the institutions of modern Turkish society, perhaps the most intransigent of these positions during the era of its founder Ataturk (1923-1938). However, it witnessed some flexibility and detente after his departure.

Keywords: Ismat Enunu, Mustafa Kamal Ataturk, Islamic heritage, Lausanne Conference.

المقدمة:

تعد الاحاطة بالظروف التاريخية التي رافقت تأسيس الجمهورية التركية عام (١٩٢٣م) مسألة مهمة للغاية لفهم الخط الاساسي الذي اعتمدته الحركة الكمالية التي اسست تلك الجمهورية في تلك الحقبة من تاريخ الاتراك ، فقد كانت تركيا في مطلع القرن العشرين على موعد مع احداث مصيرية وخيارات سياسية، استمرت تلك واصبحت مثار جدل وموضع تجاذب بين القوى السياسية الداخلية من جهة ، ومن جهة ثانية موضع تنافر بين تلك القوى وفئة غير قليلة من المجتمع التركي، وقد اشير الى ان معاهدة لوزان عام(١٩٢٣م) هي التي وضعت الانظمة العلمانية في مواجهة التيارات الدينية، واستطاعت خلق فجوة بينها ، وزيادة حدة الصراع بين المقدس وغيره ، الامر الذي شجع التيارات العلمانية، لاسيما منها الحركة الكمالية على ركوب الموجة، واتخاذ المواقف المتصلبة والرافضة لكل اشكال المظاهر الدينية جملة وتفصيلا منذ عام(١٩٢٣م) وحتى عام(١٩٣٨م) ، وربما يعد اشدها تصلباً تلك التي كانت على عهد اتاتورك(١٩٢٣ ـ ١٩٣٨م) .

وقت اعطت الحركة الكمالية صورة حقيقية لمواقف العنف تجاه الدين الاسلامي، والتي اوضحتها حكومات الدولة التركية في استعمالها البطش والقوة المتناهية، وبسلاح الدولة تجاه جزء غير قليل من المجتمع التركي الذي دافع عن وجهة نظره في الوقوف بوجه سياسة التغريب التي أعلنها مصطفى كمال طيلة مدة حكمه، لتلقي تلك السياسة بظلالها على الاوضاع الداخلية، لتكون مرحلة عدم استقرار، وظهور حركات اعتبرتها الحركة الكمالية بأنها انفصالية.

جاء البحث بدراسة العناوين الآتية:

اولاً: نشأة الحركة الكمالية ومؤسسها.

ثانياً: ايديولوجية الحركة الكمالية.

ثالثاً: موقف الحركة الكمالية من التيارات الإسلامية.

رابعاً: موقف مصطفى كمال من الموروث الإسلامي.

أولاً: نشأة الحركة الكمالية ومؤسسها:

تعد الحركة الكمالية واحدة من ابرز الحركات التركية التي لعبت دوراً كبيراً في مسرح الأحداث السياسية التي شهدتها تركيا في العصر الحديث، وربما تميزت مواقفها تجاه الدين الاسلامي بمجموعة من الممارسات الرافضة لها جملة وتفصيلاً، لاسيما في عهد مؤسسها مصطفى كمال اتاتورك ، وان خفت حدتها بعض الأحيان في الفترات اللاحقة له ، ولأجل الاطلاع على مواقف هذه الحركة تجاه الدين الاسلامي ، فلا بد من الوقوف على نشأتها وتطورها وبلورة موقفها .

ويعد مصطفى كمال اتاتورك المولود عام (١٨٨١م) الأب الروحي والمؤسس الحقيقي لهذه الحركة العلمانية التي انتشرت في ربوع تركيا منذ مطلع القرن العشرين ، وينتسب اتاتورك الى أبوين تعود اصولهما الى يهود الدونمة، وهما: علي رضا أفندي، وزبيدة هانم، اللذان كانا يعيشان في الحي التركي من بلدة سالونيك[١]، وربما دخل اتاتورك مدرسة فاطمة مولى الدينية ، لكن وفاة والده اضطره لتركها ، والانتقال منها الى قرية لازاسان[٢] ، ثم التحق بإحدى مدارس سالونيك فتبرم منها وتركها مرة اخرى[٣]، وفضل الالتحاق بالمدرسة الحربية العسكرية الرشيدية ، التي دخلها وانخرط في صفوفها عام(١٨٩٣م)[٤] حتى رقاه استاذه ولقبه بكمال[٥] ، ولعله تعرض لضغوط نفسية بسبب زواج أمه من تاجر روديسي ميسور، فزاد حنقه وبغضه لها حد الهجران والقطيعة مدة طويلة [٦]، مما اسهم في عزلته وقسوته ، حتى غدت حياته صاخبة ومليئة بالسكر والعربدة في حانات الخمور[٧].

وعلى الرغم من كل الضغوط التي واجهها ، لكنه واكب دراسته ، والتحق بالمدرسة العسكرية العليا في موناستر بمقدونيا وتخرج منها برتبة ملازم ثان عام (١٨٩٩م)[٨]،ثم التحق بكلية اركان الحرب الكبرى في القسطنطينية، وتخرج منها عام(١٩٠٥م)برتبة نقيب (اليوزباشي)[٩]، ومارس مهنته العسكرية كضابط مسئول في الجيش التركي الخامس بدمشق، ثم عين بعدها في لواء الفرسان الثلاثين في الشام[١٠]، وتدرج من رتبة رائد حتى رقي الى رتبة مقدم (أغاس) وما لبث ان انتقل الى سالونيك حيث عين هناك في دائرة اركان الجيش الثالث عام(١٩٠٧م) ثم تدرج في المناصب والرتب بعدها ، حتى منح رتبة بكباش، ثم رتبة لواء باشا، ثم قائدا لجبهة الجيوش في فلسطين[١١]،وفي عام(١٩٢١م) اقر المجلس الوطني الكبير السلطة المطلقة له ، ونصبه قائداً عاماً للجيوش الوطنية [١٢].

وخلال هذه الرحلة الطويلة التي قضاها اتاتورك بين اروقة المدارس العسكرية الحربية ، حاول ركوب موجة السياسة والانخراط في مواكب الثوار، مما أثار حفيظة السلطات، وعرضه

ذلك للمسائلة والعقوبات والسجن والمخاطر الجمة، لكنه لم يثنه ذلك عن مواصلة كفاحه المسلح تارة والثقافي تارة أخرى ، فقد انتمى الى جمعية الفتاة التركية مبكراً ، ثم الى جمعية الوطن والحرية ، وربما استمر يتقلب في احضان السياسة فترات طويلة وعقود عديدة ، تسنم خلالها ارفع المناصب السيادية في تركيا ولم يترك العمل في حقول السياسة ، حتى اصابه مرض عضال ، أودى بحياته ، فوافته المنية على إثره عام(١٩٣٨م)[١٣].

يلاحظ ان الحركة الكمالية قد استغرق تأسيسها ما يقرب من ثلاث سنوات ، فقد كان لأتاتورك طموحات فاقت التصورات، وربما بدأ نشاطه السياسي خلال دراسته في كلية اركان الحرب ،فقد نشأت فيها جمعية ثورية تعرف باسم الوطن، كانت تهاجم الذين يعرقلون التقدم والإصلاح ، وسرعان ما انضم اليها وترأسها وحولها الى جمعية سرية، يديرها في احدى غرف فنادق العاصمة، كما حرص على توسيعها، وفتح عدة فروع لها في مناطق العاصمة ودمشق وسالونيك، وتعاهد اعضاؤها على إنشاء حكومة دستورية مستقلة، تعنى بتحرير الشعب من الخلافة وسلطة رجال الدين،لكنهم وقعوا في قبضة القانون ،فتم اعتقالهم وزجهم بهم في السجن الاحمر باسطنبول[١٤]. وبعد فترة تم الافراج عنه ليشغل منصباً مميزاً في سالونيك عام(١٩٠٧م) فعاود نشاطه السياسي ، وربما مثلت الماسونية آنذاك مصدراً مهماً من مصادر الإلهام لهم ،فانضم اليها كمال في هذه المرحلة ، والتحق بفرع جمعية الاتحاد والترقي في سالونيك[١٥]،والتي لم يمض فيها وقتاً طويلاً حتى استقال منها، وواصل مشروعه السياسي لرفد جمعية الوطن،التي اعاد تسميتها وأصبحت تعرف(بجمعية الوطن والحرية) ، والتي عملت مع جمعية الاتحاد والترقي على الإطاحة بالخلافة، حتى نجحوا في عزل السلطان عبدالحميد الثاني عام (١٩٠٨م) ومن ثم خلعه عام(١٩١٠م)[١٦].

وبعد نجاح الثورة دوت اصوات قذائف المدافع سماء انقرة واسطنبول ، ليعلن المجلس القومي الأعلى قيام الجمهورية التركية عام(١٩٢٣م) وانتخب اتاتورك رئيساً لها بالإجماع [١٧]، فبدأت بذلك حقبة سياسية جديدة في تركيا ، افرزت مجموعة من الإجراءات التنظيمية الداخلية والخارجية، التي اتخذها لتواكب التطور المنشود في بناء الدولة التركية الحديثة التي رسمها مصطفى كمال ، وقد طالت التغييرات الجديدة حظر الدين الاسلامي وشعائره بحجة التطور على غرار التطور الذي شهدته أوربا .

ثانياً: أيديولوجية الحركة الكمالية:

اعتمدت الدولة العثمانية على الاسلام اعتماداً كلياً، حتى اصبح عاملاً مهماً من عوامل الصراع الفكري بينهم وبين الغرب، وبالرغم من هذه الحقيقة، فقد قامت محاولات كثيرة من قبل

الكتاب والمثقفين والوزراء في تركيا بتبني المفاهيم العلمانية في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨م) وربما تجسدت بعد حرب الاستقلال مباشرة، حيث اعتمدوا القومية بديلاً عن الاسلام في تحركاتهم السياسية، حتى اصبحت القومية عندهم مرادفة لمفهوم العلمانية[١٨]. وربما يعد اتاتورك من ابرز الذين تبنوا طرح هذه المفاهيم بشكل واضح ومعلن وصريح، لاسيما بعد انهيار الدولة العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الأولى، وتأسيه للجمهورية التركية الحديثة وتوليه رئاستها منذ عام(١٩٢٣م) وحتى عام (١٩٣٨م)[١٩]، وطوال تلك الحقبة عمل جاهداً على ارساء دولة مدنية حديثة، تتنكر لموروثها العثماني في اطار فكري ، يتبنى سياسة العلمنة الشاملة، التي نصت عليها اعمال مؤتمر لوزان في سويسرا بين عامي(١٩٢٢-١٩٢٣م)[٢٠]، واتخذ المبادئ الستة السبيل الأوحد في سياسته نحو النهوض بتركيا الحديثة[٢١].

هذا وربما شملت الاجراءات التحديثية التي اتخذها اتاتورك مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية والثقافية في تركيا، ولكن كان أشدها قسوة وأكثرها خطراً تلك التي لها مساس بالإسلام، فقد نالت الظاهرة الدينية النصيب الاكبر من هذه الاجراءات الكمالية، ولأجل الوقوف على تلك المواقف التي تبناها اتاتورك تجاه الدين الاسلامي.

بعدما أُعلن اتاتورك تأسيس الجمهورية التركية عام (١٩٢٣م)، بدأت الخلافات مبكراً حول السياسة التي يجب أن تتبناها تركيا الجديدة وتقوم عليها، لاسيما تلك الملفات السياسية والدينية الشائكة، والعمل على موافقتها للعلمانية التي ارتكزت عليها حركة كمال، وربما تتلخص أيديولوجية أتاتورك في تطوير تركيا على ستة مبادئ رئيسة، شكلت المادة الثانية من الدستور التركي لعام(١٩٣٧م) وطبقها خلال الخمسة عشر عاماً الاولى من حياة الجمهورية، والتي يمكن اجمالها بما يأتي[٢٢]:

١ـ الجمهورية: ويقصد بهذا المبدأ نظام الحكم والإدارة التي اسسها بديلاً عن نظام السلطنة والخلافة العثمانية، وهو نظام اداري قائم على ربط الجمهورية العلمانية بالأمة، فلا يفصل بينها وبين الحكومة.

٢ـ القومية: وهو مبدأ يعتمد على اساس المواطنة التركية ضمن الحدود السياسية التي حددتها معاهدة لوزان، ولا يعير أهمية للعرق والدين .

٣ـ الانقلابية: وتعني القضاء التام على العادات والمؤسسات والتقاليد التركية القديمة، التي كانت السبب في تخلفها في العصور الاخيرة مهما كانت قدسيتها وتاريخها، واستبدالها بمؤسسات جديدة تحقق التقدم طبقا لمتطلبات الحضارة الحديثة .

٤ـ الدولتية [٢٣]: وهو مبدأ يسمح للدولة والحكومة بالتدخل في كافة الشئون والاقتصادية والثقافية من اجل تحقيق التنمية للمجتمع التركي.

٥ ـ العلمانية: وتعني في سياق المفهوم التركي الفصل بين الدين وشئون السياسة في المعنى العام ، وان تكون المعتقدات والأفكار الدينية تحت ادارة وتوجيه الدولة ، مع عدم السماح لها بالقيام بأي دور في الحياة السياسية.

٦ـ الشعبية: وهو المبدأ الذي يقر المواطنة التركية، ويتساوى فيه جميع افراد الشعب على اختلاف اعراقهم وأجناسهم امام القانون، ويكون الحكم فيه خاضعاً لإرادة للشعب.

ثالثاً: موقف الحركة الكمالية من التيارات الاسلامية

شكلت الخلافة والسلطنة الاسلامية هاجس خوف كبير للدول الغربية ، لذا عملوا جاهدين على اسقاطها وإزاحتها وإزالة خطرها، وربما وافقت طموحات اتاتورك اهدافهم ، فأخذ على عاتقه تفتيتها وإزالة سلطانها، فقام بإلغاء منصب السلطنة وإعلان الجمهورية عام (١٩٢٣م) كما قام في العام التالي له (١٩٢٤م) بإلغاء منصب الخلافة ذات البعد الروحي والمعنوي للعرب والمسلمين[٢٤]، وذلك استجابة منه لمطالب الوفد الانكليزي في معاهدة لوزان عام(١٩٢٣م)التي نصت على ذلك ، وجعلت استقلال تركيا منوطا بتحقيقها [٢٥]، والواقع ان الاعتراف الدولي بالميثاق القومي التركي في مؤتمر لوزان عام(١٩٢٣م) كان قد مهد الطريق لقانون(١٩٢٤) الذي ألغيت بموجبه الخلافة الغاء نهائياً، ولعل اتاتورك كان قد مهد لذلك بقانون تشرين الثاني(١٩٢٢م) عندما اكتفى بإلغاء السلطنة، وإبقاء الخلافة مؤسسة دينية منفصلة عن الدولة، وذلك في محاولة منه لإلغاء مركز السلطان المستسلم، دون ان يمس الشعور الديني الشعبي، الموظف آنذاك في حرب التحرير ضد اليونان والحلفاء[٢٦].

ولم يكن خطر الحركة الكمالية على تركيا نابع من علمانيتها، التي نادت بفصل الدين عن الدولة فحسب، وإنما يكمن في قطع صلتها بماضيها العربي والإسلامي وربطها بالغرب[٢٧]، مما خلق فجوة كبيرة بين الحاضر الجديد والماضي التليد، حتى اسهم في تخليق قومية تركية حديثة لا تخلو من التهجين[٢٨]، وربما عبر عن هذه الكراهية التي كان يكنها للعرب والمسلمين صراحة في خطاباته ، اذ قال بهذا الصدد: "ان أسوأ حدث في تاريخ تركيا لم يكن هزيمة السلطان بايزيد امام جيوش تيمورلنك(١٤٠٢م) أو تدمير الاسطول العثماني في معركة ليبانت البحرية(١٥٧١م) أو هزيمة الانكشارية(١٨٢٦م) بل في ذلك اليوم الذي تسلم فيه السلطان سليم الأول لقب أمير المؤمنين من شيخ الخليفة العباسي في القاهرة(١٥١٧م)[٢٩]. وعلى أية حال فان

اتاتورك لم يكتف بهذه الإجراءات التعسفية ، بل عمل جاهداً على ازاحة كل ما يتعلق بمظاهر الدين من حياة الأتراك جملة وتفصيلاً ، فقد قام بإدخال تغيرات جديدة على دستور عام(١٩٢٤م) فحذف منه مادة الاسلام ، وجعل العلمانية الاساس في السلوك السياسي الداخلي عام(١٩٢٨م) وربما تجسدت هذه الحقيقة في جميع الدساتير التركية التي اعقبت هذا الدستور[٣٠].

مثل الاسلام العقيدة الرسمية في النظام السياسي والاجتماعي للاتراك حتى عام ١٩٢٣، لذا كانت الشريعة الاسلامية ذاتها تحتضن فضلاً عن العبادات والمعتقدات، القوانين المدنية والجزائية والدستورية ، ويتم تطبيقها من خلال القضاء ، لذا فرضت قوانين الشريعة الاسلامية سيطرتها التامة، وهيمنتها المطلقة على كافة مؤسسات الدولة الرسمية وأخضعتها لتعاليمها ، وربما تعد الاوقاف والقضاء والتعليم من ابرز هذه المؤسسات ، التي انعكست عليها مظاهر الاسلام في تركيا ، ولعل اتاتورك استشعر الخطر ازاء السلطات الدينية الواسعة لهذه المؤسسات، لذا عمل على تجريدها من جميع صلاحياتها ، وربما ركز في خطابه امام المجلس عام(١٩٢٤م) على تطهير البلد من هذه المؤسسات وقمعها ، باعتبارها الركيزة الأولى والأداة السياسية للدولة في تركيا[٣١].

وقد مست الاصلاحات التي قام بها اتاتورك جوهر السلطة الدينية للدولة العثمانية وجرت انتهاكات كبيرة لسلطات الخلفاء والعلماء في كافة الشؤون الاجتماعية والثقافية والقضائية ، وربما كان الغاء الخلافة وما تلاها من التغييرات الاخرى،التي شملت الغاء منصب شيخ الاسلام ، ووزارة الاوقاف والشريعة ، وإغلاق المدارس والكليات الدينية وعلمنتها ، ومنع الزوايا والتكايا الصوفية من ممارسة طقوسها الدينية ، وإلغاء قوانين المحاكم الشرعية ، والسلطات القضائية ، وما يتبعها من قوانين الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث، فضلاً عن الغاء القوانين الثقافية ، وإتباع سياسة التتريك والتغريب وقطع الحياة الفكرية والدينية للأمة من جذورها ، واستبدالها بالقوانين المدنية الاوربية تعد ضربة ساحقة للتنظيم الديني للدولة العثمانية بأكمله [٣٢]. الامر الذي ادى الى ضهور حركة مضادة انفجرت منذ العام ١٩٢٥ بشكل مسلح مثلته الحركة الكردية[٣٣]، وقمعها بقوة السلاح واستعمال اسلوب البطش والقتل الجماعي ، والتي استمرت بفعل سياسة الكماليين نتج عنها عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في تركيا طوال سنوات حكم مصطفى كمال[٣٤].

رابعاً: موقف مصطفى كمال من الموروث الاسلامي:

ان القانون جزء من شخصية الامة وهويتها على مر التاريخ ، ولما كانت الدولة العثمانية تطبق القانون الاسلامي ، لذا كان من الطبيعي ان يقوم اتاتورك بتغييره واستبداله امعاناً منه في تغريبها وعلمنتها، فقد ضم القانون المدني الذي صدر عام(١٩٢٦م) ما يقرب من(٩٣٧) مادة قانونية ، عززت تغريب الأمة وقطع صلتها بموروثها الاسلامي[٣٥]، وربما تجسدت مظاهر هذه القطيعة وذاك التغريب في احوال الناس الاجتماعية ، لاسيما منها التقاليد والعادات والأعراف التي لها صلة وثيقة بالهوية الاسلامية ، فقد فرض اتاتورك على الشعب التركي سلوكيات غربية ومريبة في الالبسة والأزياء الشعبية ، فقد فرض الازياء الغربية ومنع العمامة ، وأعلن بأنه لا حاجة لإحياء اشكال الملابس التركية القديمة ، وان الملابس المتحضرة لاسيما القبعة تناسبنا ، وربما ازعجه موضوع حجاب المرأة ، وعده من جملة انانية الرجال لحرصهم على عفتها ، فقال بهذا الصدد: "دعوهن يكشفن عن وجوههن امام العالم ليرونه بعيونهن، لا تخافوا فالتغيير ضروري، ونحن مستعدون للتضحية بالأرواح في سبيله اذا دعت الحاجة "[٣٦].

هنا يكمن خطر الكمالية، فقد كان سيضحي بالنفوس فعلاً من أجل القبعة والنقاب، لذا فقد اصدر في عام(١٩٢٥م) مرسوما يمنع فيه ارتداء العمامة، وينظم ملابس الموظفين، الذين اصبح ارتداء القبعة مفروضاً عليهم، وربما توسعت احكام هذا المرسوم لتصبح القبعة غطاء الرأس الرسمي والشائع للشعب التركي، وتحظر الحكومة بموجبه العادات التي تخالف ذلك الغطاء[٣٧]، كما تم في نهاية (١٩٢٦م) فرض السفور ومنع الحجاب وفرض ارتداء الفساتين وحضر الجلباب، ومن تمتنع يساق زوجها وقريبها للمحكمة [٣٨].

ثم توالت سلسلة القوانين العلمانية التي سنها اتاتورك لإنجاح مشروعه ، فتوجه هذه المرة الى الجوانب التي تحفظ تراث الامة الاسلامية وتاريخها المجيد فأصابها بمقتل ، فقد تم استبدال التقويم الاسلامي الهجري، المستعمل لأغراض ادارية ودينية غايتها تنظيم مواعيد الصلاة والصيام والحج ، واستبداله بالتقويم الميلادي المسيحي ، ذي الساعات الاربع والعشرين ، فضلا عن تنحية يوم الجمعة المقدس من قائمة العطل الرسمية ، وجعل يوم الاحد المسيحي بديلاً عنه ، وزيادة في إمعانه بقطع صلات المجتمع التركي بماضيه العثماني ، فقد منع تداول الالقاب الاسلامية القديمة ، واستبدلها بالألقاب الحديثة ، وأصبح التركي يومي اليه بالسيد ، والتركية بالسيدة [٣٩].

مارس مصطفى كمال في حركته التي سميت بالكمالية القتل والاضطهاد ضد العلماء المسلمين ، لاسيما بعد ان حول مناهج الدراسة في تركيا واعادة كتابة التاريخ الذي يعنيه خلال حركته من اجل ابراز الماضي التركي القومي ، فيما جرت تنقية اللغة العثمانية من الكلمات

العربية الاسلامية ((لغة القران)) ، واستبدالها بكلمات تركية ولاتينية مستحدثة في احرفها ، كما اراد ان يكون التعليم بعيدا عن متناول رجال الدين ، وحوربت عبادة الدين الاسلامي اذ اغلقت ابواب جامعيين من اشهر جوامع اسطنبول ، تحول الاول المسمى جامع ((آيا صوفيا)) الى متحف ، اما الثاني : جامع ((الفاتح)) وتحول الى مستودع ، وفي عام (١٩٣١) ترجم القران الى اللغة التركية الجديدة ونشره مع تفسير تركي له ، وفي (١٩٣٢) لم يعد هناك اذان في اللغة العربية في جوامع اسطنبول خلال مدة الحكم الكمالي (١٩٢٣-١٩٣٨)[٤٠].

الخاتمة

توصل الباحث الى النتائج التي يمكن اجمالها بما يأتي:

- تعد الحركة الكمالية التي اسسها مصطفى كمال اتاتورك عام (١٩١٩م) واحدة من أبرز الحركات العلمانية، التي لعبت دوراً كبيراً في مسرح الأحداث السياسية والدينية، التي شهدتها تركيا في العصر الحديث للفترة من (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨م) مدة رئاسته في الجمهورية الاولى.
- استطاع اتاتورك توجيه ضربة ساحقة للتنظيمات الدينية العثمانية في كافة الشؤون الاجتماعية والثقافية والقضائية والسياسية منذ توليه السلطة عام(١٩٢٣م) وربما مثلت ممارسته التعسفية الجائرة كالتغريب والتتريك، وإلغاء الخلافة والسلطنة، هجوماً وصريحاً على القوى الاسلامية، التي رفض وجودها جملة وتفصيلاً على الساحة التركية.
- من الجوانب المظلمة في حياة اتاتورك اقدامه على الغاء الخلافة اذ فتح الباب واسعاً امام صراعات اقليمية قومية عرقية اثنية دينية ، عمقت الخلافات بين العالم الغربي والإسلامي طيلة عقود تاريخية ، ولم تنعم هذه الامة بعدها بالأمن والطمأنينة ولاسيما طيلة مدة حكمه.
- لم يراع الساسة الاتراك وفي مقدمتهم رئيس الدولة والحركة مصطفى كمال اتاتورك مستويات الاتراك في استيعاب جميع طبقاته ، واتجه بأفراط باتجاه الغرب ، وتعداه في الامور التي لا يتقبلها المجتمع التركي الذي حمل في اصوله عادات وتقاليد اسلامية .
- لم يتسم اتاتورك حكمه بالموضوعية في احتواء جميع اطياف الشعب التركي منذ تسنمه حكم تركيا وهو جزء رئيسي من الحركة التي سميت باسمه ، مما عد ذلك مناف للتسمية التي اطلقت عليه في المجلس الوطني التركي الكبير ب(اتاتورك) وهي تعني (ابو الاتراك) فكانت تصرفاته تتنافى وهذه التسمية .

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) هـ. س. ارمسترونج، الذئب الاغبر مصطفى كمال ، دار الهلال ـ القاهرة ـ ١٩٥٢م، ص ١٠ ـ ١١ ؛ موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض، مطابع دار الكويت للصحافة ، الكويت ، ١٩٨٤م ، ص٢٦٥.

(٢) ارمسترونج، المصدر السابق ، ص١٣؛ مصطفى الزين ، ذئب الاناضول ، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ، ١٩٩١م ، ص ١٩.

(٣) مصطفى الزين ، المصدر السابق ، ص ١٩ وما بعدها

(٤) ارمسترونج ، المصدر السابق ، ص١٤ ـ ١٥ ؛ رضا هلال ، السيف والهلال الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٩٩م ، ص٤٧.

(٥) مصطفى الزين ، المصدر السابق ، ص ٢٣؛ موفق بني المرجة ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨

(٦) ارمسترونج ، المصدر السابق ، ص ١٨.

(٧) محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية ١٢٩٩– ١٩٢٣مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٩م، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(٨) مصطفى الزين ، المصدر السابق ، ص٢٧.

(٩) رضا هلال ، المصدر السابق، ص ٤٨.

(١٠) ارمسترونج ، المصدر السابق، ص ٢٤ وما بعدها ؛ ضابط تركي سابق، الرجل الصنم مصطفى كمال اتاتورك حياة رجل ودولة ، ترجمة: عبدالله عبدالرحمن، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن ، ٢٠١٣م، ص ٤٤.

(١١) عبدالله عزام ، المنارة المفقودة ، جمع: ابو تميم الجندي مركز الشهيد عزام الاعلامي، باكستان، ١٩٨٩م، ص ٤–٥.

(١٢) رضا هلال ، المصدر السابق ، ص ٥٩.

(١٣) ارمسترونج ، المصدر السابق، ص ٣٧ وما بعدها ؛ الزين ، المصدر السابق ،ص ٢٧ ؛ عزام ، المصدر السابق ، ص ٣٧.

(١٤) رضا هلال ، المصدر السابق، ص ٤٨ ؛ الزين ، المصدر السابق، ص ٢٩ ، ٣٠.

(١٥) ارمسترونج ، المصدر السابق، ص ٣٧ وما بعدها ؛ رضا هلال ، المصدر السابق ، ص ٤٨ ؛ عبدالله عزام ، المصدر السابق ، ص ٢٢.

(١٦) ارمسترونج ، المصدر السابق، ص ٣٧ وما بعدها ؛ رضا هلال ، المصدر السابق ، ص ٤٨ ، ٤٩ ؛ الزين ، المصدر السابق، ص ٣٠ ؛ عبدالله عزام ، المصدر السابق ، ص ٢٧.

(١٧) ضابط تركي سابق ، الرجل الصنم ، ص ٢٠٦.

(١٨) طارق عبد الجليل السيد ، الحركات الاسلامية في تركيا المعاصرة ، دراسة في الفكر والممارسة ، جواد الشرق للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١، ص ٤١ _ ٤٢ .

(١٩) احمد نوري النعيمي ، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١١م ، ص ٧.

(٢٠) ارمسترونج ، المصدر السابق، ص ٣٧ وما بعدها ؛ هلال ، المصدر السابق، ص ٤٨ ؛ الزين ، المصدر السابق، ص ٢٧ ؛ عزام ، المصدر السابق ، ص ٢٧.

(٢١) علاء طه ياسين النعيمي ، الدولتية واثرها في السياسة التركية حتى عام ١٩٦٠ ، مجلة سر من راى ، العدد ١٨ ، جامعة سامراء ، ٢٠١٠ ، ص ١٧ _ ٢٢ .

(٢٢) طارق عبد الجليل السيد ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٢٣) الدولتية : مصطلح اقتصادي اصدرته الحكومة التركية عام ١٩٣١ على اثر الازمة الاقتصادية التي ضربت تركيا بخاصة والعالم بعامة ، والغرض من هذا المبدأ الذي اصبح من مبادئ حزب الشعب الجمهوري والدستور التركي انعاش الصناعات التركية والانتاج الزراعي التي لا يستطيع المواطن القيام بها . للتفصيل عن هذا المصطلح يراجع : علاء طه ياسين النعيمي ، المصدر السابق ، ص ١٧-٣١.

(٢٤) السيد، طارق عبدالجليل ، المصدر السابق ، ص ٤١ ـ ٤٤.

(٢٥) ارمسترونج ، المصدر السابق ، ص ١٨٦ _٢٠٠ ، احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص ٧ .

(٢٦) مصطفى محمد الطحان ، تركيا التي عرفت من السلطان الى نجم الدين اربكان ١٨٤٢ _ ٢٠٠٦ ، مطابع السالمية ، الكويت ، ٢٠٠٧، ص ١٧٠ _ ١٧١ .

(٢٧) علي عبد الرزاق رشيد ، عبدالرحمان الشهبندر ، الدولة والخلافة في الخطاب العربي ابان الثورة الكمالية في تركيا ، تقديم وجيه كوثراني ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٨ .

(٢٨) مصطفى الزين ، المصدر السابق ، ص ٢٧ ؛ رضا هلال ، المصدر السابق ص ٤٨ .

(٢٩) الانكشارية : التسمية التي اطلقت على القواة الجديدة في الجيش العثماني والحرس السلطاني ، ويطلق عليها ((ينى جيري)) وتعني الجند الجدد ، ونواة هذا النوع من الجيش اسس في عهد السلطان ارخان ، وقد اصبح نواة للجيش الانكشاري المنضم في عهد مراد الاول ، ولهذا الجيش دور في عملية تطور الجيش العثماني وانتصاراته ، وفي الوقت نفسه كان مثيرا رئيسيا للاضطرابات الاجتماعية والسياسية ، لذلك قضى عليه السلطان محمود الثاني باستعمال القوة العسكرية عام ١٨٢٦ في الحادثة التي سميت بالواقعة الخيرية . للمزيد من التفاصيل يراجع : ايرينا بيتروسيان ، الانكشاريون في الامبراطورية العثمانية ، تقديم ومراجعة : قسم الدراسات والنشر بالمركز ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، السلسلة المشتركة للبحوث والمصادر في تاريخ الجزيرة العربية وبلدان الخليج رقم (٣) ، دبي ، ٢٠٠٦ .

(٣٠) خالد الحروب ، التيار الاسلامي والعلمنة السياسية ، التجربة التركية وتجارب الحركات الاسلامية العربية ، جامعة بير زيت ، فلسطين ٢٠٠٨ ، ص ٢٣ .

(٣١) مصطفى النيفر ، تركيا الدور المرسوم والدور الطبيعي ، مركز دراسات العالم الاسلامي ، العدد ٦ ، مالطا، ١٩٩٢، ص ٧٢.

(٣٢) محمد عزت دروزة ، تركيا الحديثة ، مطبعة الكشاف ، بيروت ، ١٩٤٦ ، ص ٧٣ _٧٥ .

(٣٣) الحركة الكردية : برزت هذه الحركة التي اصبحت قضية منذ اواخر العام ١٩٢٤ بقيادة الشيخ سعيد بيران واخرون ، ولم تتوقف سبب سياسة مصطفى كمال القاسية تجاههم ، كم ان الاتراك لم يتمكنوا من اخماد الحركة الكردية بشكل نهائي . لمزيد من التفاصيل يراجع: حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

(٣٤) وثائق وزارة الخارجية العراقية ١٩٣٤_١٩٣٦، المكتب الخاص ، ملفات من المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية ((سري)) ، الرقم س /٢٢٦ ، بغداد في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٦ ، وثيقة رقم ٢٥ ، ص ٦٧ .

(٣٥) برنارد لويس ، ظهور تركيا الحديثة ، ترجمة : قاسم عبيد وسامية محمد ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ٣٢٠_ ٣٢١ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٣١٢ .

(٣٧) اندرومانجو ، اتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة ، ترجمة : عمر سعيد ، دار الثقافة والسياحة ، مشروع كلمة ، ابو ضبي ، ٢٠١٨ ، ص ٤٥٩ .

(٣٨) رضا هلال ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .

(٣٩) اندرومانجو ، المصدر السابق ، ٥٢٢ .

(٤٠) مكي لقاء ، تركيا صراع الهوية ، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات ، ٢٠٠٦ ، ص ٩ –١٠ ؛ احمد عبدالرحيم مصطفى في اصول التاريخ العثماني ، ط٢ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٢٠ .